

Distr.: General
16 February 2001



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

[Start]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/55/L.55/Rev.1 و Add.1)]

١٦٨/٥٥ - تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٧٨/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٧٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٦٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٠١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢١/٤٩ لام المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٨/٥٠ زاي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٣٠/٥١ زاي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٦٩/٥٢ لام المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١/٥٣ ميم المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٩٦/٥٤ دال المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فضلا عن قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وإلى جميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي حث فيها المجلس، ضمن جملة أمور، جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وأكد من جديد الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حرية التنقل الكاملة لهم في مقديشو وما حولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تشير كذلك إلى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠^(١)، الذي أعرب فيه مجلس الأمن، في جملة أمور، عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإيجاد حل سياسي للحالة في الصومال، وشدد فيه على أهمية مشاركة ممثلي جميع قطاعات المجتمع الصومالي على أوسع نطاق ممكن، وحث بشدة ممثلي جميع القوى الاجتماعية والسياسية في

(١) S/PRST/2000/22؛ أنظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ٢٠٠٠.

المجتمع الصومالي على المشاركة على نحو نشط، وحث القادة المتحاربين وزعماء الفصائل على الكف عن عرقلة وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، كما حث جميع الدول على وقف تزويد هؤلاء الأفراد بالوسائل التي تمكنهم من مواصلة أنشطتهم التخريبية،

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي منتدى شركائها، وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها في الجهود المبذولة من أجل حل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ تشيد بمبادرة رئيس جمهورية جيبوتي الهادفة إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الصومال، وإذ تلاحظ مع التقدير ما بذلته حكومة جيبوتي وشعبها من جهود في استضافة مؤتمر السلام الوطني الصومالي، المعقد في عرته، بجمهورية جيبوتي، وتيسير أعماله،

وإذ ترحب بنتائج عملية عرته للسلام بقيادة جيبوتي، وتحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تنص على إنشاء برلمان انتقالي وطني وتشكيل حكومة انتقالية وطنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن الولاية المنصوص عليها في الميثاق الوطني الانتقالي الساري لمدة ثلاث سنوات تشدد على أولويات تشمل المصالحة وتسريح الميليشيات المسلحة ورد الممتلكات إلى ملاكها الشرعيين وإجراء تعداد وطني للسكان وصياغة دستور جديد وإرساء الديمقراطية وإعادة التأهيل والانعاش والتعمير،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية في الصومال لتعزيز المصالحة الوطنية داخل الصومال، وإذ تسلم بأنه قد أحرز في بعض الأقاليم تقدم في إستعادة الاستقرار الاقتصادي والإداري، وإذ تشجع على تعاون جميع المجموعات السياسية تعاوناً سلمياً مع الحكومة الانتقالية الجديدة لبلوغ هذه الغاية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عدم وجود مؤسسات مدنية فعالة في الصومال لا يزال يعيق التنمية الشاملة المستدامة، وأنه رغم أن البنية في بعض أنحاء البلد قد أصبحت مؤاتية بدرجة أكبر للقيام ببعض أعمال التعمير والأعمال الموجهة نحو التنمية، فإن الحالة الإنسانية والأمنية تظل هشة في أنحاء أخرى من البلد،

وإذ تؤكد من جديد دعمها للاستراتيجية المشتركة الرامية إلى توفير مساعدة موجهة من جانب منظومة الأمم المتحدة تركز على إعادة تأهيل البنية الأساسية وتعميرها وعلى الأنشطة المجتمعية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها على ضرورة التنسيق والتعاون الفعالين فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٢)،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لما يقدمه عدد من الدول والمنظمات ذات الصلة من مساعدة إنسانية ودعم لإعادة التأهيل بغية التخفيف من المشاق التي يكابدها السكان المتضررون في الصومال، ومن معاناتهم،

وإذ تسلم بأن هناك حاجة، رغم كون الحالة الإنسانية لا تزال هشة في بعض أنحاء الصومال، إلى مواصلة عملية الإصلاح والتعمير الجارية جنباً إلى جنب مع عملية المصالحة الوطنية، دون إخلال بتقديم المساعدة العوئية الطارئة، حيثما وكلما كانت هناك حاجة لذلك، وحسبما تسمح به الحالة الأمنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن إمكانيات الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية وأنشطة الإصلاح والتنمية قد أصبحت أفضل في بعض أنحاء البلد نتيجة لتكوين هياكل إدارية أقوى، ونتيجة للالتزام البيادي فيما يتصل بإعادة ترسيخ سيادة القانون بصفة عامة، والدور القيادي لبعض السلطات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني في محاولة إيجاد بديل يضم الجميع عوضاً عن ما كان سائداً في الصومال في الماضي من انقسام بين الفصائل،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضاً جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى العمل بصورة مباشرة مع الفصائل الصومالية على المستوى المحلي، كلما أمكن ذلك، وإذ تشدد على الحاجة إلى التنسيق مع الحكومة الانتقالية ومع السلطات المحلية والإقليمية،

وإذ ترحب باستمرار تركيز الأمم المتحدة، في شراكة مع شيوخ الصومال وغيرهم من القادة المحليين والنظراء المحليين من ذوي المهارات على مستوى القاعدة الشعبية، ومع المنظمات غير الحكومية، على برنامج للمساعدة يضم النهجين الإنساني والإنمائي، على حد سواء، نظراً لاختلاف الأوضاع في مختلف المناطق،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء البلد،

١ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للنداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى وقدمت المساعدة إلى الصومال؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة التي لا تكل من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي منتدى شركائها وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها لإيجاد حل للحالة في الصومال؛

٤ - ترحب أيضاً باستراتيجية الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ الأنشطة المجتمعية الرامية إلى إعادة بناء البنية الأساسية المحلية وزيادة درجة الاعتماد على الذات لدى السكان المحليين، وبالجهود الجارية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ونظيراتها الصومالية وشريكاتها من المنظمات لإرساء ومواصلة آليات التنسيق والتعاون الوثيقين المتاحة لتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير؛

٥ - تلاحظ مع التقدير النهج الكلي والمحدد الأولويات الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة المستمرة في بعض أنحاء الصومال، بينما تأخذ على عاتقها التزامات طويلة الأجل بالاضطلاع بأنشطة إعادة التأهيل والإنعاش والتنمية في أنحاء البلد الأكثر استقراراً؛

- ٦ - تؤكد مبدأ أن الشعب الصومالي هو الذي تقع عليه المسؤولية الأساسية عن تنمية بلده وعن استدامة برامج المساعدة في إعادة التأهيل والتعمير، وتؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها على إيجاد ترتيبات عملية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات، ونظيراتها الصومالية، من أجل التنفيذ الفعال لأنشطة إعادة التأهيل والتنمية في أنحاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛
- ٧ - تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على المضي قدماً في تنفيذ قراراتها ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي على الشروع في إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وفي بناء المؤسسات بهدف استعادة الإدارة المدنية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛
- ٨ - تحث بشدة كل الجماعات السياسية في الصومال، ولا سيما تلك التي لم تشملها عملية عرّة للسلام، على المشاركة في عملية السلام الجارية وإقامة حوار بناء مع الحكومة الانتقالية الجديدة من أجل تحقيق مصالح وطنية تسمح بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية والحفاظ على التقدم الاقتصادي والإداري الذي تحقق في العديد من المناطق؛
- ٩ - تحث بجميع الأطراف، وبكل من الزعماء السياسيين والفصائل السياسية في الصومال أن يحترموا احتراماً كاملاً أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية، وأن يضمنوا لهم حرية التنقل الكاملة والوصول الآمن في جميع أنحاء الصومال؛
- ١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الدولية للصومال في المجال الإنساني وفي مجالي إعادة التأهيل والتعمير؛
- ١١ - تحث بالاجتماع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الذي يشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والداعي إلى تقديم المساعدة للصومال في مجالات الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير؛
- ١٢ - تطلب إلى الأمين العام، نظراً للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٥

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠